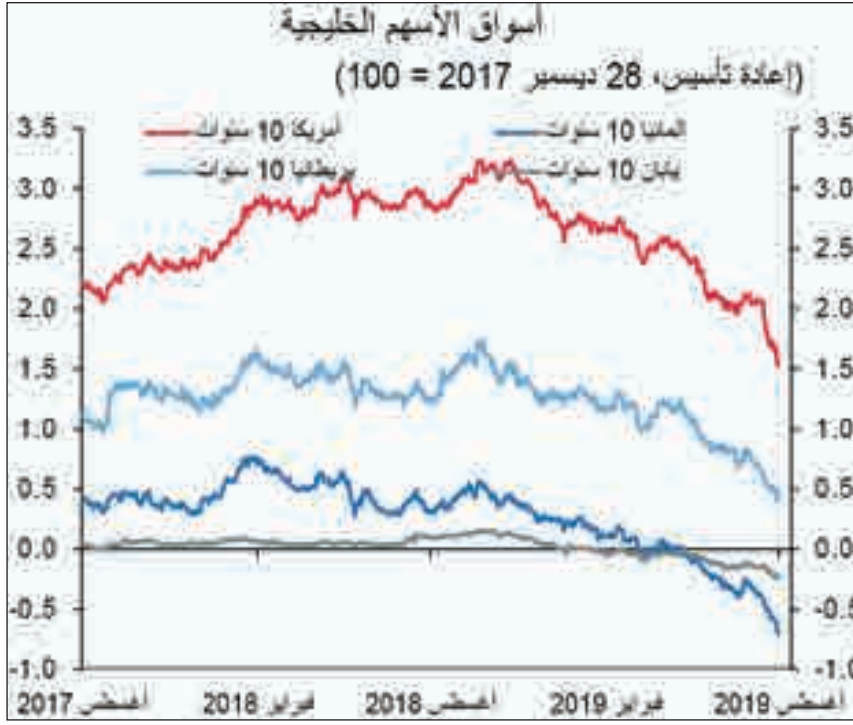


بلغت قيمتها 40 مليار دولار بصدارة السعودية

إصدارات السندات الخليجية في أعلى مستوياتها بالربع الثاني من 2019



واصلت عائدات السندات العالمية المعيارية تراجعها في الربع الثاني من العام 2019 في ظل استمرار التوترات التجارية واتساع البنوك المركزية لسياسات نقدية تيسيرية، هذا إلى جانب المؤشرات الواضحة على تباطؤ النمو الاقتصادي. وتبعت عائدات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي خطى نظيراتها العالمية حيث شهدت تراجعاً حاداً فيما يعزى جزئياً لزيادة الطلب نتيجة للانضمام إلى مؤشر سندات الأنسواق الناشئة. ويبدو أن المستثمرين لم يتأثروا إلى حد ما بالتوترات الجيوسياسية الأخيرة في منطقة الخليج وذلك على الرغم من أنه في حالة حدوث تصعيد جديد أو هبوط في أسعار وعائدات النفط قد يتعرض الوضع المالي للخطر بما يشكل مخاطر سلبية على أسواق الدخل الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ذات الوقت، سجلت إصدارات أدوات الدين الإقليمية رقماً قياسياً قدره 40 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2019، والتي غلب عليها الإصدارات السيادية وشبه الحكومية بصدارة السعودية. وأدت التوترات التجارية المستمرة والبيانات الاقتصادية الضعيفة نسبياً وانخفاض معدلات التضخم وتوقعات خفض أسعار الفائدة إلى

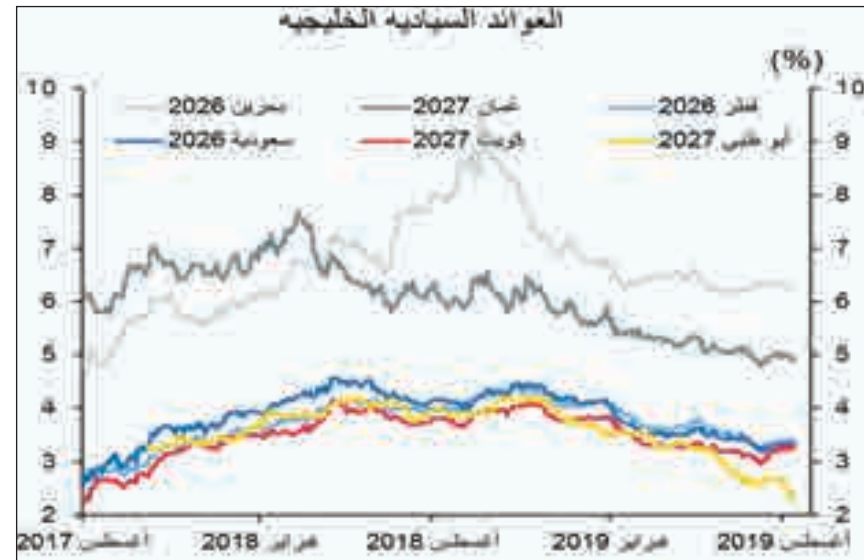
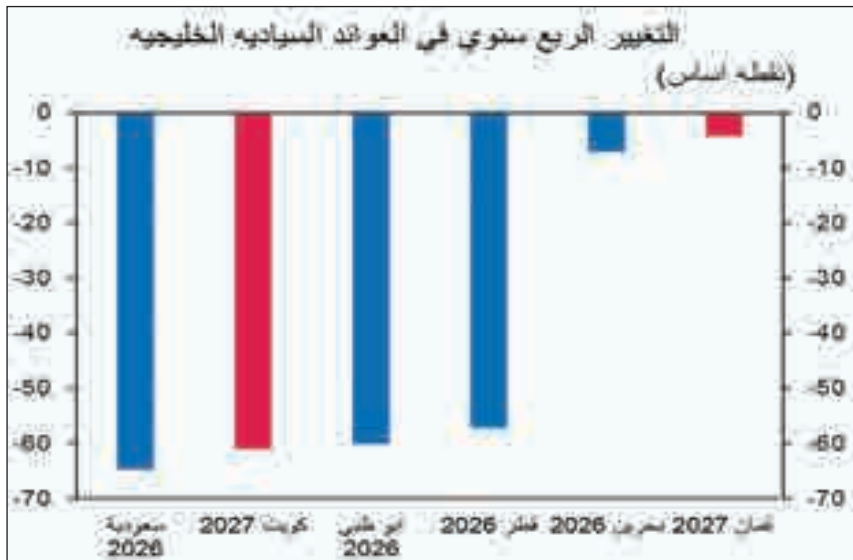
عائد سندات الخزينة الأميركية على المدى القريب إلى المتوسط وذلك على الرغم من تسعير أسواق العقود الأجلة للأصول على أساس متوقعاً، إلا أنه أشار أيضاً إلى أن تلك الخطوة لا تمثل بداية لدورة تيسيرية أوسع نطاقاً. وقد يؤدي اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي لموقف أكثر حيادية إلى وضع حد لتراجع

بشكل أكثر وضوحاً بفارق كبير بلغ 12 نقطة أساس بين عوائد السندات المستحقة خلال 3 أشهر وتلك المستحقة بعد 10 سنوات. واتسع هذا الفارق ليصل إلى 32 نقطة أساس مع هبوط العائد على أساس ربع سنوي وصولاً إلى 2.00% بنهاية الربع الثاني. وأدى ذلك إلى انعكاس منحني العائد

تراجع عائدات السندات العالمية وسط توقعات تيسير السياسة النقدية والمخاوف المتعلقة بالنمو المستثمرون لم يتأثروا بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة

عائدات السندات الخليجية تشهد تراجعاً أكثر حدة من نظيراتها العالمية

المدارة إلى 300 مليار دولار ونخصيص وزن مرجح بنسبة 11.3% للسندات الخليجية ضمن المؤشر، تشير التقديرات إلى إمكانية تدفق حوالي 30 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى سندات المنطقة، مع تركيز أكثر من نصفها لأسواق الدين الأكبر مثل السعودية وقطر. ومستقبلياً، يتوقع أن تواصل عائدات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي تأثرها بعائدات السندات العالمية، والتي تراجعت على خلفية مخاوف النمو كما أسلفنا الذكر. إلا أنه على الرغم من ذلك، قد يكون تراجع عائدات السندات الخليجية محدوداً إذا تسبب ضعف النمو العالمي في انخفاض أسعار النفط، بما يعني وجود عجز مالي أكبر وزيادة متطلبات التمويل. هذا بالإضافة إلى مساهمة تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية المتعلقة بإيران في التأثير على عائدات السندات الخليجية.



شهدت عائدات سندات دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً أكثر حدة من نظيراتها العالمية بصفة عامة في ظل تأثرها بعوامل مماثلة، بالإضافة إلى أن عائدات السندات الخليجية لديها نقطة انطلاق أعلى، بدعم من تجاوز سعر مزيج خام برنت 75 دولاراً للبرميل في منتصف الربع الثاني من العام «إلا أنها تراجعت منذ ذلك الحين» وإدراج السندات الخليجية ضمن مؤشر السندات العالمي «برجاء النظر أدناه». وقد تراجع عائد السندات الخليجية متوسطة الأجل «أجل 7-8 سنوات» فقد تصدرت سندات كل من السعودية والكويت وأبو ظبي بانخفاضات قدرها 65 و 61 و 60 نقطة أساس على التوالي في الربع الثاني. وقد يكون الطلب على أدوات الدين السعودية قد عززه تشييد المملكة لتداول السندات والصكوك من خلال السوق المالية السعودية «تداول» في أبريل الماضي، في

وتوقع زيادة التحديات المتعلقة بالوضع المالي للسلطة مقارنة ببعض أقرانها من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. كما ساهم أيضاً في تعزيز الطلب

من تراجع عائدات السندات فيما يعزى جزئياً لغياب الإصدارات الجديدة. وكانت العائدات العمالية هي الأقل تغيراً، حيث تأثرت بتأخر تطبيق الإصلاحات

التي عزز سوق الدين الإماراتي قيام الحكومة بسن قانون الدين العام في أواخر العام 2018 وإنشاء مكتب إدارة الدين العام، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسين

اقتصاد تايلند يمر بأضعف وتيرة نمو في نحو 5 سنوات

خلفية التحفيز من قبل البنوك المركزية والتدابير المالية من اقتصاديات كبرى مثل الصين والمانيا، وتأتي المكاسب في الأسواق المالية الأوروبية بقيادة قطاع الموارد الأساسية الذي ارتفع 1.8% في بداية الجلسة وسط وقوع كافة القطاعات داخل النطاق الإيجابي. وارتفع مؤشر «ستوكس 600» بنسبة 0.8% ليستهل التعاملات عند مستوى 372.6 نقطة كما زاد مؤشر «فوتسي» البريطاني بأكثر من 0.7% مسجلاً 7168.6 نقطة. وشهد المؤشر الألماني «داكس» ارتفاعاً بنحو 1.3% ليبدأ الجلسة عند مستوى 11562.7 نقطة كما صعد مؤشر «كاك» الفرنسي بنحو 0.8% مسجلاً 5343.2 نقطة، وخلال نفس الفترة، استقرت العملة الأوروبية الموحدة مقابل نظيرتها الأميركية عند مستوى 1.1093 دولار.

صرح وزير المالية الألماني «أولاف شولز» أول من أمس بأن برلين تتمتع بالقوة المالية لتخفيف أي أزمة اقتصادية في المستقبل، مشيراً إلى أن أكبر اقتصاد أوروبي يمكنه توفير نحو 50 مليار يورو «55 مليار دولار» من الإنفاق الإضافي، وفي الوقت نفسه، كشف البنك المركزي الصيني عن إصلاح أساسي في معدل الفائدة يهدف لخفض تكاليف الاقتراض على الشركات وتنشيط الاقتصاد الذي يتأثر سلباً بالحرب التجارية مع الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، فإن عوائد سندات الخزينة الأميركية والتي أثارت مخاوف عالمية من حدوث ركود اقتصادي في الأسبوع الماضي، أظهرت علامات على حدوث تعافي، وارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية أمس، مع عودة تفاؤل المستثمرين على

مع الربع السابق له والذي شهد نمواً بنحو 1%، وتأثر اقتصاد تايلند المعتمد على التجارة، سلباً من تراجع الصادرات والعملة المحلية الأخرى في الزيادة إضافة إلى تراجع أعداد السياح الوافدين للبلاد. وكان البنك المركزي في تايلند قام بخفض معدل الفائدة الرئيسي في وقت سابق من الشهر الحالي بشكل مفاجئ للمرة الأولى في أكثر من 4 أعوام مع التمتع لوجود مجال أكبر لتيسير السياسة النقدية في المستقبل. وخفض المجلس الاقتصادي توقعاته لنمو اقتصاد تايلند في إجمالي عام 2019 ليتراوح بين 2.7% إلى 3.2% بدلا من 3.3% إلى 3.8% في السابق. ارتفعت عملة تايلند مقابل نظيرتها الأميركية بأكثر من 0.2% ليهبط الدولار إلى 30.856 باتا تايلندياً.

سجل اقتصاد تايلند أضعف وتيرة نمو في نحو 5 سنوات تقريباً خلال الربع الثاني من العام الحالي، مع تضرر الصادرات والسياحة من الحرب التجارية وقوة العملة المحلية. وكشفت بيانات صادرة عن المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أمس، أن الناتج المحلي الإجمالي لتايلند ارتفع بنسبة 2.3% خلال الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو الماضي على أساس سنوي مقابل 2.8% نمو مسجل بالربع الأول، وتعتبر قراءة الربع الثاني هي أضعف وتيرة نمو لاقتصاد تايلند منذ الربع الثالث من عام 2014. وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن اقتصاد تايلند سوف ينمو بنسبة 2.3% خلال الربع الثاني من عام 2019. أما على أساس فصلي، فإن اقتصاد تايلند نما بنسبة 0.6% خلال الربع المنتهي في يونيو مقارنة

«المالية» الألمانية: برلين تتمتع بالقوة المالية لتخفيف أي أزمة اقتصادية مستقبلية



• أولاف شولز

اقتصاد تايلند يمر بأضعف وتيرة نمو في نحو 5 سنوات

في أكثر من عامين منطقة اليورو تسجل أدنى مستوى لمعدل التضخم

خفضت منطقة اليورو تقديراتها لمعدل التضخم عن الشهر الماضي في القراءة النهائية، ليسجل أدنى مستوى في أكثر من عامين. فسجل 1.1% في الشهر الماضي، مقابل 1.3% في الشهر السابق له. وأوضحت البيانات أن أسعار الطاقة ارتفعت بنحو 0.5% في الشهر الماضي، مقابل 1.7% في يونيو. وزادت أسعار التبغ والكحوليات والغذاء بنحو 1.9% في يوليو مقابل 1.6% في يونيو، وارتفع اليورو أمام الدولار بنحو 0.1% إلى 1.1104 دولار.

خفضت منطقة اليورو تقديراتها لمعدل التضخم عن الشهر الماضي في القراءة النهائية، ليسجل أدنى مستوى في أكثر من عامين. فسجل 1.1% في الشهر الماضي، مقابل 1.3% في الشهر السابق له. وأوضحت البيانات أن أسعار الطاقة ارتفعت بنحو 0.5% في الشهر الماضي، مقابل 1.7% في يونيو. وزادت أسعار التبغ والكحوليات والغذاء بنحو 1.9% في يوليو مقابل 1.6% في يونيو، وارتفع اليورو أمام الدولار بنحو 0.1% إلى 1.1104 دولار.

بدعم خطوات تحفيزية من جانب الصين

«بنكي» يرتفع في ختام تعاملاته بنسبة 0,7%

الياباني بنسبة 0.7% أو ما يعادل 144 نقطة تقريباً ليخلق عند مستوى 20563.2 نقطة. أما مؤشر «توكس» الأوسع نطاقاً، فشهد زيادة بنحو 0.6% ليصل إلى 1494.3 نقطة. استقرت العملة اليابانية مقابل نظيرتها الأميركية عند مستوى 106.37 ين.

النمو بحوافز جديدة. وكانت المخاوف من حدوث ركود اقتصادي خلال الأسابيع القليلة الماضية، والناجمة عن انعكاس منحني عائد سندات الخزينة الأميركية، ألقت بظلالها على الأسواق العالمية وبنهاية الجلسة، ارتفع مؤشر نيكي

الفائدة للمساعدة في توجيه تكاليف الاقتراض المنخفضة للشركات ودعم الاقتصاد المتباطئ على خلفية الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وساعدت هذه الخطوة على تحسين شهية المستثمرين بان الاقتصاديات الكبرى تسعى لدعم تباطؤ

ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تعاملات أمس، بدعم خطوات تحفيزية من جانب الصين إضافة لارتفاع عوائد السندات الحكومية. وكشف بنك الشعب الصيني يوم السبت الماضي عن إصلاحات أساسية في معدلات

ترخيص «هاواي» المؤقت سيؤثر على شركات التكنولوجيا الأميركية

من المقرر أن الرئيس «دونالد ترامب» سوف يمدد اتفاقية مؤقتة تسمح لـ «هاواي» بممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تؤثر شركات التكنولوجيا الأميركية على قرار «واشنطن»، وكانت قد وضعت وزارة التجارة الأميركية شركة التكنولوجيا الصينية على قائمة سوداء في مايو، تمنع الشركات الأميركية من بيع أو نقل التكنولوجيا إلى «هاواي» ما لم يتم منحها ترخيصاً خاصاً، ثم خفضت

من المقرر أن الرئيس «دونالد ترامب» سوف يمدد اتفاقية مؤقتة تسمح لـ «هاواي» بممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تؤثر شركات التكنولوجيا الأميركية على قرار «واشنطن»، وكانت قد وضعت وزارة التجارة الأميركية شركة التكنولوجيا الصينية على قائمة سوداء في مايو، تمنع الشركات الأميركية من بيع أو نقل التكنولوجيا إلى «هاواي» ما لم يتم منحها ترخيصاً خاصاً، ثم خفضت

كاروني: خفض توقعات النمو الاقتصادي للعامين 2019 و2020 إلى 1,3%

صرح رئيس بنك انكلترا مارك كاروني بأنه لا يرى أن معدلات الفائدة السالبة تعتبر خياراً للاقتصاد البريطاني في الوقت الحالي، وأضاف مارك كارني أمس، أنه لا يتوقع البنوك المركزية الأخرى التي استخدمت معدلات الفائدة السالبة، «ولكننا لا نراها خياراً لنا». وبيد معدل الفائدة في بنك انكلترا في الوقت الحالي مستوى 0.75%. وفي الشهر الجاري خفض بنك انكلترا توقعات النمو الاقتصادي للعام الحالي 2020 إلى 1.3%، مقابل التقديرات السابقة عند 1.5% و 1.6% على الترتيب.